

2 أغسطس، 2021

الأمر التنفيذي 17-2021

الأمر التنفيذي بإنشاء مكتب الترحيب في إلينوي

حيث تسعى ولاية إلينوي إلى أن تكون من الولايات المرحة باستقبال المهاجرين واللاجئين،

وحيث إن المهاجرين هم طلاب ورواد أعمال وعلماء وعمال يشكلون شريحة من أهم المساهمين في قوى إلينوي العاملة ومجتمعاتها ونسيجها الاجتماعي والثقافي،

وحيث يقطن في ولاية إلينوي 1,8 مليون مهاجر، فتحتل بذلك المرتبة السادسة بين جميع الولايات الأمريكية من حيث عدد السكان المهاجرين،

وحيث يشكل المهاجرون 13,5% من سكان ولايتنا و17,5% من قوتنا العاملة،

وحيث إن المهاجرين جزء أساسي من اقتصاد ولايتنا، حيث ينتجون 2,8 مليار دولار من دخل الأعمال، ويساهمون بأكثر من 21,4 مليار دولار سنويًا للضرائب الفيدرالية والمحلية،

وحيث إن المهاجرين واللاجئين ناجحون في إعادة بناء حياتهم ومساهمون مساهمات إيجابية اجتماعيًا واقتصاديًا للولاية من خلال إنعاش الأحياء السكنية والمساهمة والإضافة للحيوية الثقافية لولايتنا ومجتمعاتنا،

وحيث إنه وبينما سياسة الهجرة منصوص عليها على المستوى الفيدرالي، فإن فوائد دمج المهاجرين ومعوقاته مشهودة على مستوى الولايات والمستوى المحلي،

وحيث تعترف ولاية إلينوي بالعوائق الحالية أمام مجتمعات المهاجرين وأنها تصدت لذلك بزيادة الاستثمار في خدمات المهاجرين،

وحيث قدمت ولاية إلينوي في ظل أزمة كوفيد 19 الصحية العامة التي تسببت في تفاقم مشكلة عدم المساواة المنهجي الموجودة مساعدات الإيجار والمرافق والمعونات المالية للمهاجرين غير المستحقين لبرامج الإغاثة الفيدرالية أثناء جائحة كوفيد-19،

وحيث هناك حاجة ملحة الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى قيادة نظامية وسياسية من الولايات لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين ودعمها،

وحيث إنه من الضرورة الأخلاقية والمالية أن ندعم صحة المهاجرين ورفاهيتهم وتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية،

وحيث أقرت الجمعية العامة رقم 102 قانون قوى عمل المهاجرين (Immigrant Impact Task Force Act) لتعيين قادة من المهاجرين واللاجئين للعمل في مختلف الهيئات مع أطراف معنية خارجية مهمتها وضع الاستراتيجيات لضمان أن تكون إلينوي ولاية أكثر ترحيبًا،

وحيث إن ولاية إلينوي ملتزمة بوضع وتنفيذ منهجية وخطة عمل شاملة لضمان تحسين الممارسات الحكومية والسياسات العامة والبرامج في جميع القطاعات الحكومية،

بناء عليه، أمرت أنا جيه بي بريترزكر حاكم إلينوي بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب المادة الخامسة من دستور الولاية (Article V of the Constitution of the State of Illinois) بما يلي:

1. تأسيس مكتب الترحيب في إلينوي

يتأسس "مكتب الترحيب في إلينوي" ويكون تحت إدارة وتبعية هيئة الخدمات البشرية (IDHS) ويعمل تحت إشراف مكتب الحاكم وأمين هيئة الخدمات البشرية.

يتولى "مكتب الترحيب في إلينوي" المهام والسلطات والمسؤوليات التالية:

- A. عقد اجتماعات الأطراف المعنية الداخلية والخارجية ورئاستها لتنسيق ووضع خطط السياسات والممارسات بهدف جعل ولاية إلينوي أكثر ترحيبًا ومساواة للمهاجرين واللاجئين، وهذا يشمل دون أن يقتصر على تنفيذ قانون قوى عمل المهاجرين (Immigrant Impact Task Force Act) والقوانين الأخرى المعنية.
- B. تحديد المسائل والمشاكل الاقتصادية والسكانية التي يعاني منها المهاجرون واللاجئون ودراساتها وتحليلها ومعالجتها لتحسين خدمة جاليات المهاجرين واللاجئين.
- C. تقديم التوصيات للحاكم بشأن السياسات المتعلقة بالمسائل المؤثرة سلبياً على المهاجرين واللاجئين، ومن ضمن التوصيات استراتيجيات القضاء على موانع التوظيف وتحسين الصحة وتعزيز الخدمات الاجتماعية.
- D. التعاون مع الهيئات الحكومية التي يحددها مكتب حاكم الولاية ضمن الجهود المبذولة بين الهيئات لضمان توفير وتسهيل الخدمات الضرورية والدعم لجاليات المهاجرين واللاجئين في الولاية بهدف تعزيز قدرتهم على الصمود والتعافي.
- E. إعداد وتنفيذ حملات التوعية والموارد المجتمعية المساعدة وعمليات جمع البيانات لضمان توفير الخدمات والبرامج التي تستحقها جاليات المهاجرين واللاجئين على المستوى الفيدرالي وداخل الولاية.
- F. تشجيع النجاحات التي يحققها المهاجرون واللاجئون في إلينوي والاحتفال بها.

2. إنشاء منصب "زميل الهجرة المسؤول"

يُعيّن الحاكم "زميل الهجرة المسؤول" الذي يعمل تحت إشراف أمين هيئة الخدمات البشرية ويكون مقر مكتبه داخل هيئة الخدمات البشرية. ويتولى "زميل الهجرة المسؤول" رئاسة "مكتب الترحيب" في جميع أعماله، بدعم من هيئة الخدمات البشرية ومكتب الحاكم.

3. بند الاستثناء

لا يفسر أي نص في هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. لا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على السلطات القانونية القائمة لأي هيئة من هيئات الولاية أو يفسر على أنه إعادة تكليف أو إعادة هيكلة لأي جهة حكومية تابعة للولاية، ما لم ترد في شأنه إشارة خاصة في هذا الأمر التنفيذي.

4. الأوامر التنفيذية السابقة

يحل هذا الأمر التنفيذي محل أي نص مخالف له من أي أمر تنفيذي سابق.

5. بند استقلالية النصوص

إذا صدر قرار ببطان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي من أي محكمة ذات اختصاص فلا يؤثر هذا البطلان على النفاذ والسريان الكاملين لبقية الأحكام. فأحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام مستقلة.

6. تاريخ النفاذ

يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

جيه بي بريتر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 2 أغسطس/آب، 2021
مقدم من سكرتير الولاية في 2 أغسطس/آب، 2021